الأمن المجتمعي في مراكش العاصمة بالمغرب

أ. أحمد رشود على العنزي(*)

أ.د.سلوى درويش(**) د. علياء الحسين(***)

• **مُلخص:**

هدفت الدراسة الى الكشف عن العوامل التي تؤثر على الأمن المجتمعي، والتعرف على المخاطر التي تؤثر بصورة سلبية على الأمن المجتمعي، ومعرفة التهديدات الأمنية المجتمعية في دولة المغرب، والوقوف على آليات الأمن المجتمعي في المغرب.

وتوصلت نتائج الدراسة الى أن التنوع الثقافي الذي تعرفه المغرب وجب التعامل معه بالشكل الذي يسمح بمزيد من الانصهار والاندماج المجتمعي رغم التهديدات والاخطار التي تهدده، فعلى المسئولين وأصحاب القرار المضي قدماً في معالجة أي بؤر بدورها تعمل على تغذية معضلات أمنية مجتمعية في المغرب، كما يجب الاخذ في الاعتبار الاليات المختلفة التي تساهم في الأمن المجتمعي، ومعالجة الاثار الناجمة على سياسات إقصائية سابقة، من خلال بعض الآليات الاقتصادية والسياسية والثقافية، لذلك إن إعادة الاعتبار للمكون الامازيغي في المكونات الأساسية للهوية الوطنية عاد بعضاً من الاستقرار والتوازن السياسي والرضا لدى الأحزاب والنخب والناشطين في الحركات الامازيغية في المغرب، كما يمكن ضمان الأمن المجتمعي المغربي من خلال إعطاء فعالية للآليات السياسية والثقافية والاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الأمن المجتمعي، المغرب، التهديدات الأمنية المجتمعية

(*) باحث دكتوراه بقسم الأنثربولوجيا بكلية الدراسات الأفريقية العليا– جامعة القاهرة

(**) أستاذ الأنثربولوجيا بكلية الدراسات الأفريقية العليا – جامعة القاهرة

(***) أستاذ الأنثربولوجيا المساعد بكلية الدراسات الأفريقية العليا – جامعة القاهرة

Societal Security in Marrakech Morocco

Ahmes Rashod Ali ElAnzy
Prof. Salwa Darwish **Dr. Alyaa Elhussein**

- **Abstract**

The study aimed to investigate the factors that affect societal security, identify risks that negatively affect societal security, identify societal security threats in Morocco, and identify societal security mechanisms in Morocco.

The results of the study concluded that the cultural diversity that Morocco knows must be dealt with in a way that allows for greater societal integration and assimilation despite the threats and dangers that threaten it. Officials and decision-makers must move forward in addressing any hotspots that in turn work to fuel societal security dilemmas in Morocco. It must also be taken into account Taking into account the various mechanisms that contribute to societal security, and addressing the effects resulting from previous exclusionary policies, Through some economic, political and cultural mechanisms, therefore, restoring the Amazigh component to the basic components of national identity has restored some stability, political balance and satisfaction among the parties, elites and activists in the Amazigh movements in Morocco. Moroccan societal security can also be guaranteed by giving effectiveness to the political, cultural and economic mechanisms.

Keywords: Societal Security, Morocco, Societal security threats

- **مقدمة:**

تعتبر الحاجة إلى الأمن مطلباً أساسية لاستمرار الحياة، وعمارة الأرض التي خلق الفرد عليها نظراً لان فقدان الأمن سوف يؤدي إلى سلبيات عديدة بدورها تؤدي إلى القضاء على مستقبل الشعوب والأمم، نتيجة ضعف العمل والتنمية والإنتاج والابتكار والابداع العلمي العملي، ومن ثم اصبح من الضروري التطرق إلى ابعاد الأمن المجتمعي في ظل ما يشهده العالم من تحولات وتطورات واراء، ومع ما يتواكب وتغير من ويلات واخطار الفقر والحروب التي أصبحت تعصف بالشعوب والمجتمعات وتترك وراءها أثارها السلبية، ومن ثم جاء هذا البحث للإجابة على التساؤل الرئيسي المتمثل في ما مظاهر الأمن المجتمعي في المغرب؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

ما العوامل التي تؤثر على الأمن المجتمعي؟ -

– ما المخاطر التي تؤثر بصورة سلبية على الأمن المجتمعي؟

– ما التهديدات الأمنية المجتمعية في دولة المغرب؟

– ما آليات الأمن المجتمعي في المغرب؟

لذلك جاءت اهداف الدراسة الحالية:

العوامل التي تؤثر على الأمن المجتمعي. -

– المخاطر التي تؤثر بصورة سلبية على الأمن المجتمعي.

– التهديدات الأمنية المجتمعية في دولة المغرب.

– آليات الأمن المجتمعي في المغرب.

ماهية الأمن المجتمعي:

تظهر أهمية الأمن المجتمعي من خلال قدرة المؤسسات ومنظمات الدولة في مواجهة الجريمة والتقليل من انتشارها، فتراجع معدلات الجريمة تعبر عن الأمن المجتمعي، وإن زيادة معدلاتها هي دليل على غياب الأمن المجتمعي، ومن ثم تسعى

المنظمات ومؤسسات الدولة إلى سيادة القانون وفرض النظام من خلال أجهزة العدالة الجنائية، مما يتطلب استخدام الردع والقوة مع الخارجين على القانون ومن يسعى لبث التوتر والفوضى داخل المجتمع ، ومن ثم غرس الأمن والاستقرار، والشعور بالمساواة والعدالة ، وخفض الشعور بالخوف عن الجرائم وارتفاع الثقة بالمنظمات والمؤسسات الحكومية.[1]

يعتبر الأمن من ابرز الحاجات الأساسية في شتى المجتمعات، ومؤشراً على ازدهار وتقدم واستقرار هذه المجتمعات، فالمجتمع الذي يتوفر فيه الأمان والأمن والاستقرار ينعكس على مدى إنجازاته وتقدمه وتطوره، حيث يؤدي الأمن إلى الابداع والعمل ، والإنتاجية والاستقرار ، والمحافظة على الدولة وهويته المستقلة، ومن ثم فهو من ابرز مقومات الأمن والاستقرار، ويعمل على تحقيق السلامة للأفراد والجماعات من الاخطار التي قد تهدد أمنهم وبالأخص انتشار الجريمة بجميع صورها داخل المجتمع، فالمجتمعات التي تنشر فيها صور الجريمة هي مجتمعات وشعوب تفتقر إلى الاستقرار والأمن، مما يساعد على تدمير هذه المجتمعات وعدم استقرارها وتخلفها.[2]

العوامل التي تؤثر على الأمن المجتمعي:

تتمثل في العوامل التالية:

1- مؤسسات المجتمع المدني ودوره في تحقيق الأمن المجتمعي:

انتشر مصطلح مؤسسات المجتمع المدني في القرن العشرين خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي كي تكون سلطة خامسة خارج الحكم في الدول الحديثة، وهى تعتبر شبكات غير حكومية تتشكل من افراد المجتمع المدني من اجل تحقيق أهداف ترسم وتخطط من قبل من اجل تنمية المجتمع ورفع مستوى معيشة افراد المجتمع، وتعمل

1 – جمال حواوسة، (2018)، دور الاسرة في تحقيق الأمن الاجتماعي– رؤية اجتماعية تحليلية، مجلة دراسات، المجلد (7)، العدد (30)، ص: 142.

2 – عدنان محمد الضمور، (2023)، أثار مواقع التواصل الاجتماعي على الأمن المجتمعي: دراسة تطبيقية في الامارات العربية المتحدة، الفكر الشرطي، مجلد (32)، العدد (124)، ص: 236.

على رفع الحيز الذي يطال بعض الفئات والطبقات من المجتمع، وضمان حقوق الافراد، ولكي يتحقق ظهر ما يعرف بالتشبيك، والذي يمثل نقطة ضوء تنموية وفرصة لبناء المهارات والقدرات المؤسسية ، والمنظمات والجمعيات وتمكينها من فنون إدارة العمل المدني، ويوفر مناخ التنسيق بين جهود الدعوة وزيادة وعي المجتمع ومشاركته في حل القضايا التنموية والعامة المختلفة.

وإن مصطلح التشبيك وبناء الشبكات بين المنظمات الاهلية يعتبر انطلاقة فاعلة ومؤثرة في المجتمع المدني، حيث أن هذا القطاع كان بعيداً في السبعينات من عملية التنمية والتخطيط وصناعة القرار في اغلب دول العالم، وكان يتم الاعتماد على خبرات الحكومات وإدارة النخبة الحاكمة فكان التخطيط التنموي يتم من أعلى إلى اسفل دون مشاركة الشعب مما أدى إلى ضعف العائد والمردود التنموي إلى حد كبير، وكانت هذه هي سنة التغيير من الأعلى يدور مع افراد وجوداً وعدماً بخلاف التغيير من القاعدة، والذي يرتبط بفكرة مجردة تصب في مصلحة المجتمع وهى غالباً ما يكتب لها البقاء واستمرار النجاح، وتحقيق الأهداف المنشودة منها.[1]

وبدأت تجمعات جديدة تظهر على ساحة المجتمع المدني اطلق عليها الشبكات في بداية التسعينات ، واخذت على عاتقها عرض مبادرات تحمل ممارسات ورؤى جديدة في العمل التنموي والمدني الهدف منها دعم الجهود التطوعية من اجل تحقيق التنمية من خلال المشاركة بين اطراف المجتمع المدني وصناع القرار والقطاع الخاص، بالإضافة إلى انها تهدف إلى تجميع اكبر قدر من المهارات والخبرات وتوفير البيانات والمعلومات عن الهدف المشترك وتفعيل الأدوار المدعمة لمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني من اجل تمكينها من اتخاذ مبادرات فعالة نحو القضايا التنموية.

وتعد التشبيك والشبكات قديم من قدم الانسان، الا ان في أوائل الثمانينات بدأ الاهتمام بها والسعي اليها مع الاهتمام بالعمل الطوعي والمنظمات الطوعية والسعي

1 – محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي، (2010)، منظمات المجتمع المدني: النشأة والاليات وأدوات العمل وتحقيق، الأبيض السودان، ص: 3.

إلى جمعها في صور وأشكال ما يهدف تبادل مهاراتها وخبراتها، وتحقيق أهدافها المنشودة المشتركة، فعلى سبيل المثال دولة السودان نجد انه تركيب المجتمع قبلية قامت عليها الممالك القديمة صوراً واشكالاً من التشبيك، فهي قبائل شبكات تضمن الاستمرارية وبقاء أعضائها في الظروف الطبيعية الصعبة، والنزاع على الموارد مع مختلف القبائل، والهيكل التنظيمي للقبيلة يعرف بتسلسل وهيكل إداري مرتبط بهذا التسلسل الهيكلي، بالإضافة إلى ان شمال السودان يعرف بداخلها العديد من المسميات كالفرع، القبيلة، البطون، الفخر.

ويقوم على هذه التشكيلات العمدة والناظر وزعيم الاسرة والشيخ، وقد تغلبت النظرة الرأسية لتلك التنظيمات بضرورات تتعلق بالحكم والإدارة وسيطرة الهيمنة والنفوذ، وهذه النظرة الافقية لم تلقي الضوء على التشبيك الاهتمام الكافي، وتوضح هذه النظرة العلاقات الافقية التي تحقق أهداف التشبيك التحتي المرتبط بأهداف وحياة الافراد.[1]

ويمكن اعتبار التحالفات العسكرية نوعاً من أنواع التشكيلات ، والدول الكونفدرالية والفدرالية هي شبكات بين مختلف أجزاء الدول حيث تتمتع تلك الأجزاء باستقلالية نسبة كبيرة وذلك في التاريخ القديم، أما في التاريخ الحديث تطور التكنولوجيا ووسائل الإنتاج التي هي أساس العولمة وهى التي تعني ربط اجزائه المختلفة ببعضها البعض من خلال وسائل الاتصال الحديثة وحركة القوة العاملة وحركة رأس المال ، أي نجد الشبكات بين الشعوب والأمم، وبدأ هذا التشبيك بعصبة الأمم والتي قامت في اعقاب الحرب العالمية الأولى من أجل تحقيق السلام بين الأمم الأعضاء، وقد قامت منظمة الأمم المتحدة سنة 1945بهدف ضمان السلام العالمي، الا انها تأثرت بالاستقطاب الذي جاء بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد تزامنت مع هذا التطور نشأة الشركات جنسيات متعددة التي هي بمثابة شبكات اقتصادية انتشرت وانتظمت في كافة دول العالم.

1 – عثمان محمد يونس ادريس، ومحمد البدوي الصافي، (2013)، أثر التخطيط الاستراتيجي في تحقيق الأمن المجتمعي: بالتطبيق على ولاية جنوب كردفان للفترة 2007–2012، رسالة أم درمان الإسلامية، معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية، السودان، ص: 167.

والمقصود بالتشبيك هو دفع التبادل والتكامل والتنسيق والعمل المشترك، كما انه مرتبط بدلالات ورموز تنموية داخل المجتمع كونه صيغة مشتركة من اجل تنسيق العمل الجماعي المعتمد على التقاطع والتلاقي في المهام والرؤية، والجدير بالذكر أن التشبيك هو موضوع ذو أهمية في العمل الأهلي، واهميته تكمن في أن المؤسسات والمنظمات الأهلية بحاجة إلى تشابك وتضافر قواها إذا ما ارادت القيام بالدور المرسوم لها، وأن تنتج التأثير الذي تريده على المستوى الإقليمي والوطني والعالمي.

وقر الجميع بأن البني المتحدة أقدر واقوى على تحقيق الأهداف وضمان الاستمرارية، وان الحركة التعاونية العالمية ممثلة في الحلف التعاوني الدولي وهو ما يسمى بالتحالف التعاوني الدولي تعتبر شكل من اشكال التشبيك الفعال والمنظم الذي يتكون من مجموعة من التحالفات والشبكات الإقليمية والوطنية والعالمية، وهو يعتبر قاعدته الأساسية المنظمات والجمعيات التعاونية بمختلف اشكالها في شتى دول العالم، مما يتطلب حواراً أمنياً بالتركيز على الحقائق الموضوعية وامنياً من خلال طرح هذه الحقائق نقصان او زيادة.[1]

تاريخ المجتمع المدني:

عانى الانسان على مرور السنين بالعديد من الكوارث الطبيعية والتي تترك وراءها اثاراً مدمرة للممتلكات والسكان، ومن الصعب على الدول مواجهة الكوارث نظراً لقلة الإمكانيات والموارد لعدم وجودها مما أدى إلى جعل الخسائر تتزايد وتتضاعف، وإلى ما قبل انتهاء الحرب العالمية الأولى لم تكن الكوارث الصناعية معرفة حتى حدث التغير والتطور، ومن هذا الوقت بدأت الدول تصنع الأسلحة الذرية ، النووية، والكيميائية، والجرثومية، الا ان حدث تطور في مجال مواجهة الكوارث الناتجة عن صنع هذه الأسلحة، وبدأت الدول تأخذ بكل ما هو جديد في مجال حماية الأرواح والممتلكات، ومجال مكافحة الكوارث، وانشأت إدارات متخصصة للدفاع والحماية المدنية تتولى هذا الهدف.

1 – محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي، (2010)، منظمات المجتمع المدني: النشأة والاليات وأدوات العمل وتحقيق ، مرجع سابق، ص: 53.

وبناء على ذلك فإن إدارات الحماية المدنية تسعى إلى مواجهة الكوارث المتوقعة والتقليل من مخاطرها بالتعاون مع مختلف الجهات، والقيام ببعض الاعمال، من ودراستها ومن تحليل الاخطار، وتوقع حدوثها، وإعداد برامج وخطط المواجهة للكوارث ، ثم التهيئة أو الاستعداد من خلال تجهيز جميع الموارد والامكانيات البشرية والمادية والفنية، وتقوم بعمليات الايواء والإخلاء وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل وقوع الكوارث.

إن الحماية من الكوارث الطبيعية كالبراكين، والزلازل، والاعاصير، والرياح، والفيضانان، والامطار، واخطار الحروب، واخطار الحروب وتطور المجتمعات الإنسانية، وازدهار الصناعات، وما يترتب على التكنولوجيا الحديثة جعل التفكير البشري يتطور في مجال الحماية، وذلك بهدف المحافظة على العنصر الإنساني والاقتصادي، وبما إن أسلوب التنظيم الحديث للحياة الاجتماعية بات يهدد في كل حين بانفجار كارثة خاصة في المدن الكبرى حيث يوجد ملايين من السكان وتنتشر المركبات الصناعة المختلفة، وتتراكم أنواع المواد المهلكة مما جعلها ملتقى لكل النكبات والمخاطر ، علاوة على ما يطرأ في بعض الدول من اضطراب، او حروب من حين لأخر، ونزاعات مسلحة، وجميعها دفع أغلب الدول إلى التفكير في بناء جهاز توكل إليه حماية الانسان وممتلكاته من الاخطار، وتعتبر بريطانيا اول دولة نظمت الحماية المدنية ووضعت القوانين والتدابير الاحترازية ضد الغارات الجوية، الامر الذي جعل مجلس الدفاع المدني يقر خدمة الدفاع خدمة الدفاع المدني السلمي عام 1940.[1]

بدأ مفهوم المجتمع المدني في الفكر اليوناني الاغريقي وخاصة ارسطو باعتباره مجموعة سياسية تخضع للقانون بحيث لم يكن يميز بين الدولة والمجتمع المدني، فالدولة في التفكير السياسي الأوروبي يقصد بها مجتمعاً مدنياً يمثل تجمعاً سياسياً أعضاؤه من المواطنين الذين يتصرفون بقوانين الدولة ويتعرفون طبقاً لها، ثم تطور

1 – سليمان عمر مطرف، (2010)، إدارة المنظمات: أسس ومفاهيم، دار جامعة افريقيا العالمية، ص: 50–51.

المفهوم في القرن الثامن عشر مع تبلور علاقات الإنتاج الرأسمالي، وبدأ التمييز بين الدولة والمجتمع المدني فطرحت قضية تمركز السلطة السياسية وأن الحركة الجمعياتية هي النسق الاخر للدفاع ضد مخاطر الاستبداد السياسي، وفي نهاية القرن الثامن عشر اكد على أن الفكر السياسي الغربي ضرورة تقليل هيمنة الدولة لصالح المجتمع المدني الذي يجب أن يدير بنفسه أموره الذاتية ، وفي القرن التاسع عشر حدث التجول الثاني في مفهوم المجتمع المدني في ساحة الصراع الطبقي، وفي القرن العشرين طرح أنطونيو مسألة المجتمع المدني في ضوء مفهوم جديد فكرته الأساسية والتي تتبلور في أن المجتمع المدني ليس له ساحة النزاع والتنافس الاقتصادي ، بل ساحة للنزاع والتنافس الأيديولوجي منطلقاً من التمييز بين الهيمنة الأيديولوجية والسيطرة السياسية، وفي المجتمع العربي قامت بعض منظمات المجتمع المدني من اكثر من مئة عام مع تأسيس الجمعيات الاهلية في القرن التاسع عشر والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات التعاونية في بداية القرن العشرين.

ونشأة المجتمع المدني في السياق الأوروبي ارتبطت بتغلغل وتطور اقتصاد السوق الرأسمالية الذي يقوم على العدالة والمساواة في التبادل السلعي بين الفاعلين في السوق، وتفكك العلاقات الأولية التي تقوم عليها المجتمعات ومراكز القوى الاقطاعية والكنيسة المتحالفة مع الحكام من امراء وملوك، ونتيجة لنهوض فئات اقتصادية واجتماعية وسياسية جديدة داخل المجتمع لها مصالحها التي تتنافى مع مصالح التحالفات السابقة، حيث تحاول هذه الفئات الجديدة أن تتجمع في منظمات تتعدى الولاءات الأولية من اجل حماية مصالحها وتواجه بها القوى الاجتماعية المناهضة والمعارضة لهذه المصالح ومحاولات المعارضة للتغيير، وللإبقاء على الأوضاع، كما هي في علاقات الثروة والسلطة حماية لمصالحها التي كانت تخضع لها الشرائح الاجتماعية الأخرى بوسائل وطرق قمعية مستخدمة في ذلك سلطة الدولة وأيدلوجية الكنيسة حارمة تلك الفئات من حقوق كالعدالة والمساواة في حقوق المواطنة من حرية التنظيم وانتخابات، وحرية العقيدة والتعبير، وحرية التنقل والاجتماعات ، وحرية الملكية الفردية، وسيقت مطالبات تلك الثروات والفئات المتنوعة في الدول الغربية منه الثورة الفرنسية ، والتي

تصدر عن مركز محمد عمر للدراسات السودانية في جامعة أم درمان الاهلية إلى ان ظهرت نظرية المجتمع المدني في أوروبا، كان جزءاً من الأيديولوجية الليبرالية التي ارتبطت بتطور منظور الرأسمالية في مراحلها الأولى مع نشؤ المدن الأوروبية خلال القرن الثالث عشر الميلادي حين بدأ الحرفيون ينظمون أنفسهم في منظمات مطالبين بمساحة من الاستقلال أبعدت مجالات عملهم من سلطة الملوك المطلقة في ذلك الزمان، ومن ثم باتت هذه المنظمات الطوعية المهنية مجالاً موازياً لمجال الدولة دون أن تكون بديلاً لها، ومن ثم أصبح هذا المجال بفعل تلك التنظيمات حاجزاً ضد سيطرة وهيمنة الدولة الكاملة على المجتمع وسلطاتها المطلقة ، حيث ضمنت هذه التنظيمات الأمان الشخصي وعدم التسلط من جانب الحكام، وشمات لأعضائها حقوقاً قانونية كحق الملكية.[1]

وظائف المجتمع المدني:

نظرت الطبقة الحاكمة المجتمع المدني بأنه وسيلتها لاستكمال واستمرارية سيطرتها على المجتمع من خلال آلية السيطرة والهيمنة الأيديولوجية الثقافية حيث لا تصفها آلية السيطرة من خلال استخدام أجهزة الدولة في ضمان السيطرة الكاملة على المجتمع، ولكن المجتمع المدني من وجهة نظر الطبقات المحكومة هو ساحة للتنافس والصراع تستطيع من خلاله ان ترسى أساساً للسيطرة المضادة حتى تتمكن من توسيع نطاق تأثيرها في المجتمع والدفع في اتجاه توسيع الهامش المتاح لها للحركة والتأثير وبلورة آليات ديمقراطية تسمح بتسوية المنازعات سلمياً، وتعمق عملية التطور الديمقراطي للمجتمع ، وقد تبلورت في هذا الاطار خمس وظائف أساسية تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق هذا الدور ، وتتمثل في الاتي:

1 – عثمان محمد يونس ادريس، ومحمد البدوي الصافي، (2013)، أثر التخطيط الاستراتيجي في تحقيق الأمن المجتمعي : بالتطبيق على ولاية جنوب كردفان للفترة 2007–2012، رسالة أم درمان الإسلامية، مرجع سابق، ص: 184.

- تجميع المصالح:

ويتم من خلال منظمات ومؤسسات المجتمع المدني بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجه أعضاءها وتمكنهم من التحرك جماعياً لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم على أساس هذه المواقف الجماعية.

- حل النزاعات والصراعات:

يتم من خلل مؤسسات المجتمع المدني حل اغلب الصراعات والنزاعات الداخلية بين أعضائها بوسائل ودية دون اللجوء إلى الدولة وأجهزتها البيروقراطية، ومن ثم فإن أغلب مؤسسات المجتمع المدني تجنب أعضائها المشقة وتوفر عليهم الوقت والجهد، الامر الذي يؤدي إلى تقوية وتوفير أسس التضامن الاجتماعي فيما بينهم.

- زيادة الثروة وتحسين الأوضاع:

والمقصود بها زيادة القدرة على توفير الفرص لممارسة نشاط يؤدي إلى زيادة الدخل من خلال هذه المؤسسات نفسها كالمشروعات التي تنفذها الجمعيات الإنتاجية التعاونية، والأنشطة التي تقوم بها الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والمشروعات المدرة للدخل والصغيرة التي تقوم بين الجمعيات الاهلية ومشروعات للتدريب المهني التي تقوم بها النقابات مما يمكنهم من شروط عملهم وزيادة دخولهم ، وفي المقابل ان سوء الأحوال الاقتصادية يشغل الافراد في البحث عن لقمة العيش فلا يتوفر لهم الوقت الكافي للمشاركة السياسية ما يعطل التطور الديمقراطي للمجتمع من اجل انصراف الافراد عن الاهتمام بقضايا المجتمع العامة والمشاركة في حلها.

- إفراز القيادة الجديدة:

ينظم ويتطور حركة المجتمع بقدر ما يتوفر له من قيادات مؤهلة للسير به إلى الامام باستمرار ، ولكي يواصل المجتمع تقدمه فإنه في حاجة لإعداد قيادات جديدة من الأجيال المتتالية وتكوين القيادة الجديدة في مؤسسات المجتمع المدني في الجمعيات والنقابات والمنظمات الشبابية والنسائية، لاعتبار المجتمع المدني هو المقصود الذي لا

ينضب للقيادات الجديدة ومصدر متجدد لإمداد المجتمع بمضامين تجتذب افراد لشعب إلى عضويتها وتمكنهم من اكتشاف مهاراتهم وقدراتهم من خلال النشاط الجماعي وتوفر لهم سبل ممارسة القيادة من خلال المسئوليات المنوطة اليهم.

- إشاعة ثقافة ديمقراطية مدنية:

حيث تعتبر الوظيفة الأساسية التي تقوم بها منظمات ومؤسسات المجتمع المدني إشاعة ثقافة مدنية ترسي داخل المجتمع احترام قيم النزوع للعمل الجماعي والطوعي، وتنوع الآراء، وقبول الاختلاف بين الذات والأخر في ضوء قيم التسامح والاحترام والصراع السلمي والتعاون مع الالتزام بالمحاسبة العامة والشفافية، الامر الذي يؤدي إلى تأكيد المبادرة الذاتية وثقافة بناء المؤسسات وهذه القيم جميعها قيم الديمقراطية.[1]

2- الحرب وتأثيرها على الأمن المجتمعي:

الحرب هو صراع يشمل استخدام منظم للأسلحة والقوة البدنية من قبل الدول وتحتل الفرق المتحاربة الأراضي غالباً التي يمكن أن تنهار او تستسلم قواته وتكون نهاية للحرب، بالإضافة إلى ان الحرب هي سلسلة من الحملات العسكرية التي تنشب بين جانبين متضادين تشمل نزاعاً حول السيادة والسلطة والأرض والدين او المصادر الطبيعية او الأيديولوجيات.

الأسباب المؤدية للحرب:

تتمثل في الأسباب الاتية:

- لا تمتلك سبيلاً لحل الخلافات.
- عندما تواجه تهديداً مباشراً بالعدوان.
- حينما ترغب في الاستحواذ، او استعادة ارض او ثروة او تكنولوجيا بصرف النظر عن المبررات او الادعاءات.

1 - عثمان محمد يونس ادريس، ومحمد البدوي الصافي، (2013)، أثر التخطيط الاستراتيجي في تحقيق الأمن المجتمعي : بالتطبيق على ولاية جنوب كردفان للفترة 2007-2012، رسالة أم درمان الإسلامية، مرجع سابق، ص: 189-190.

- الحاجة الملحة للمقومات الأساسية للبقاء كالغذاء والملبس والمسكن.
- جزء من البلد قد تختار القتال بهدف استقلالها عن البلد.
- الكراهية المتخذة بين بعض الأمم، والتي تستغل في ظروف معينة من قبل بعض القيادات والمنظمات.
- استغلال الدين لتحقيق اهداف سياسية مما يؤدي إلى اندلاع الحروب بين الشعوب والأمم.
- قد تشعل النزاعات والخلافات الأيدلوجية الحرب في الاغلب.
- حروب الاستقلال والتحرير الشعبية التي تخوضها بعض الشعوب بهدف طرد المحتلين او إسقاط الأنظمة المسيطرة او الاستبدادية.

صور واشكال الحروب:

- **الحروب القذرة:**

وهى تعتبر من أبشع اشكال أنواع الحروب، وتتشكل مجازر ضد المدنيين كما حدث في الحرب الفرنسية ضد الجزائر، والحرب الكورية، والحرب التي وقعت بين التوتسي والهوتو في رواندا تم استخدام الأسلحة المحرمة دولياً.

- **الحروب العادلة:**

الكثير من المفكرين حاولوا تبرير حدوث مثل هذه الحروب مثل المفكر فميكافيلي الذي اكد على ان كل حرب عادلة منذ أن تصبح ضرورية الحدوث، ومنه تحولت فكرة العدالة من الجانب النفعي، والجانب القيمي الأخلاقي، ومن ثم يمكن أن تكون الحرب وسيلة لأهداف غير مقبولة وعدالة في ممارستها، أو تكون فقد أدان الحرب ، ولم ينظر لكونها عادلة ، وفي هذا السياق قدم كتابه بعنوان " مشروع سلام دائم الذي كان المرجع في وضع بنود عصبة الأمم ، وعلى الرغم من ذلك في كتابه إن السلام الدائم مستحيل، لكننا نستطيع أن نحقق هذا الهدف على وجه التقريب.[1]

1 – عباس أبو شامة، (1999)، شرطة المجتمع، مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ص ص: 79–71.

- الحروب الاستباقية:

والمقصود بها نقل المعركة إلى ارض العدو وتشويش خططه، وأن الصراع الحاد ما بين الخلاف حول الحرب الاستباقية كأداة ردع تتجاوز الإنجاز الحضاري لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية الذي يحاول التقليل من الصراعات والنزاعات ثم محاولة ربطها بخلق عالم أكثر أمناً او تحقيق السلام والأمان والديمقراطية.

ومن الواضح ان الاطروحات المتوفرة حديثاً أشارت إلى ان الحروب الاستباقية ليست عملية عسكرية فحسب، بل مدعومة بفكر نظري للتدخل الديمقراطي والتأسيس له في المراحل المبكرة لما بعد الحرب الباردة، من خلال كل من ريتشارد هاس، وناتان شارنسكي، وهناك الحروب الاغتصابية والدفاعية، والشاملة، والنفسية، والأهلية، والاقتصادية ، والتحريرية، والنووية، والخاطفة، والنجوم، والجرثومية، وحرب المياه، والحرب على الإرهاب.

اخلاق الحروب:

على الرغم مما قدمه الفكر الإنساني لإقامة نظام علمي، عقلاني تقني غاية السيطرة والتنبؤ والتحكم، إلا انه تبين ان الفكر العلمي التقني عاجز منذ انطلاقه عن بناء قيم عالمية وحقوق إنسانية ومقاييس أخلاقية قادرة على تجاوز أزمة الفرد المعاصر، وعلى الرغم ما ابتكره وابتدعه الفلاسفة من نظريات تعمل على تصحيح مسار النظام العلم التقني تمخضت عن ثلاث نظريات تتمثل في النظريات التالية:

- نظرية المسئولية:

أكد هانس يوناس على المسئولية الأخلاقية بهدف التكنولوجيا والحضارة، حيث أن الاختراعات والابتكارات التقنية المتكاثرة أحدثت تقلبات في الحياة والمجتمع، جعلت مهمة التنبؤ بمصير الفرد امراً مستحيلاً وعسيراً، ودعي إلى تكوين ميثاق بين الفرد والطبيعة يعمل على الحفاظ على الحياة بهدف المستقبل، وهذا إدراكاً لتأثيرات التقدم على الحياة.

- نظرية الضعف:

من انصار هذه النظرية " جاك أيلول"، والذي أكد على التقنيات ناجمة عن تصرفات تعمل من خلال الوسائل والطرق إلى إظهار مزيد من القوة فوق القوة، بحيث تجلب معها مزيداً من الضرر ، ومن ثم يجب دفع سلبياتها بالدعوة إلى اخلاقيات الزهد، وألا نشارك في انجاز اية تقنية إلا بعد التأكد من أثارها القريبة والبعيدة، وترك العمل بالقواعد التقنية التي تجلب للفرد الهلاك والإستلاب، أما العالم " جانيكو" فقد بين الاضرار والسلبيات التي تجلبها التقنية من النفع والفوائد من خلال الانقلاب فما أن تبلغ قوة الفرد ذروتها حتى تنقلب إلى نقيضها وضدها.

- نظرية التواصل:

من انصار هذه النظرية " يروغان هايرماس" في كتابه بعنوان " الاخلاق والتواصل" اكد في كتابه ضرورة تأسيس الاخلاق الكبرى التي تشترك في وضعها كافة الأمم على اختلاف ثقافتها وهدايتها من خلال التواصل المشترك ، ومن الواضح الحضارة المعاصرة على الرغم من التقدم التقني والفني الكبير لم تحقق الأهداف والغايات الضامنة للإنسان السعادة والكرامة، وقد وصفها " ألان تورين" وذلك بسبب النزعة العقلانية المادية عملت على نشيء الانسان وقتله، وبهذا تنطبق مقولة " ابن خلدون" في مقدمته " إذا فسد الانسان في قدرته على اخلاقه ودينه فقد فسدت إنسانيته وصار مسخاً على الحقيقة"، ومن ثم لا فرد بغير اخلاق ولا اخلاق بغير إيمان بالمثل العليا.[1]

نتائج الحروب على الأمن المجتمعي:

اتفق الدارسون على أن النزاعات والصراعات تؤدي إلى ظهور المأزق، وعندئذ فإنها لابد أن تتوقف عن الدوران مما يؤدي إلى تجنب الكثير من الخسائر في الممتلكات والارواح ، فهي قد تؤدي إلى إقرار الحدود الإقليمية او التفاوض بهدف الحفاظ على

1 – عثمان محمد يونس ادريس، ومحمد البدوي الصافي، (2013)، أثر التخطيط الاستراتيجي في تحقيق الأمن المجتمعي: بالتطبيق على ولاية جنوب كردفان للفترة 2007–2012، رسالة أم درمان الإسلامية، مرجع سابق، ص: 192–193.

المناطق المحتلة، او إعادة رسم الحدود عن خطوط السيطرة العسكرية، وتقود المفاوضات عند نهاية الحرب إلى معاهدات واتفاقيات، وقد يكون المقاتل المستسلم قدرة تفاوضية قليلة حيث يفرض الجانب المنتصر نوع التسوية وإملاءه اغلب فقرات الاتفاقية أو المعاهدة.

ومن نتائج الحروب الجرحى والموت والدمار في الممتلكات، والاضرار بالبنية التحتية، والامراض، والمجاعات، والتأثيرات السلبية النفسية على الافراد، والتأخر العلمي، وتشريد اللاجئين في الدول المستسلمة بسبب النزاعات والصراعات، واستنزاف الموارد الأولية والاقتصادية والبشرية.

3- آثار الحروب على الأمن المجتمعي للمرآة والطفل:

تعد المرأة والطفل من اكثر الفئات تأثراً بالصراعات والنزاعات المسلحة ولوضعهم خصوصية حيث يتعرضون لضغوطات كبيرة قد تنتج عن مشاركة الأزواج والاباء في العمليات العسكرية من جهة وتعرضهم للعنف المباشر من جانب اخر، وعلى الرغم من المشاركة الاقتصادية للمرآة بالحياة المعيشية الا ان الرجل والابناء هم المصدر الأساسي للدخل والرزق للأسرة، وبما ان اغلبية النزاعات والحروب هي ذكورية يقوم بها الذكور فإن الأثر المباشر في الاسرة يأتي من ما يحدث في الحروب، وان دخول الذكور في العمليات العسكرية سواء في حركات المقاومة، والدخول في الجيش، والمليشيات المتصارعة، مما يؤدي إلى ابتعادهم عن إدارة شؤون أسرهم وغياب الذكور خاصة الأبناء الكبار والاباء عن أسرهم ، مما يعني انقطاع مصدر الرزق عن الاسرة، بالإضافة إلى الاعتقالات أو الهجرة سواء الداخلية او الخارجية التي بدورها تؤدي إلى اقتلاع الاسر من منبتها ومساكنها، وانقطاع الرزق، وتفكك الاسرة.

وقد تتعرض النساء نتيجة هذه الحروب إلى العنف المحلي والاغتصاب، والاستغلال الجنسي والإزلال، والإتجار والتشويه الجنسي، وأصبح استخدام الاغتصاب وغيره من اشكال وصور العنف ضد النساء إستراتيجية في الحروب تستخدمها كافة الأطراف.[1]

1 – جميلة علاق، الأمن المجتمعي: مقاربة في المفهوم والعناصر، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد (10)، ص: 108.

دور شرطة المجتمع في مقاومة الجريمة:

باتت شرطة أمن المجتمع حركة تغيير للإصلاح في مسار الشرطة على المستوى العالمي، وذلك خلال عقد الثمانينات ويتضح ذلك من برامج شرطة المجتمع في الولايات المتحدة، وكندا، سنغافورة، والولايات المتحدة، وأستراليا، واليابان، وإن برامج شرطة المجتمع والتي طبقت في كافة المدن الكندية القت الضوء على عدم مركزية جهود الشرطة المحلية، وقد كانت نتيجة ذلك هو الزيادة في نسبة اكتشاف الانحرافات والجرائم، اما في الولايات المتحدة الامريكية فإن تلك البرامج تم توجيهها إلى منع الجريمة في المجتمع المحلي، وقيام التحريات الجنائية في المجتمع.

وتختلف شرطة المجتمع من بلد إلى اخر في نوع التنظيم والعاملين، ووظائف رجال الشرطة في عملهم المشترك مع المواطنين، ومدى الاستشارات والتفاعل بين الشرطة والمجتمع، والاستعانة بمتطوعين في هذا المجال وموضوع تكاليف تلك العمليات.

وبدأ العمل على ن تكون شرطة المجتمع مؤسسة، حتى يؤسس لما يحكم العلاقة بين الشرطة والمواطنين المتعاونين معهم، وتم طرح مجموعة من المقترحات في سبيل مؤسسية هذا التنظيم، وتتمثل في المقترحات التالية:

- تتقدم الشرطة ببرنامج مجدول لما تريد من المواطنين ان يفعلوه.
- أهمية توزيع الاختصاصات في المناطق بحيث يكون كل شرطي مسئولاً عن منطقة معينة مع مواطنيها.
- يتم إدارة وتزويد احتياجات شرطة المجتمع وفقاً لموارد وامكانيات المتوفرة والتي يمكن الحصول عليها.
- وضع معايير لتقييم عمل الشرطة والمواطنين من وقت لأخر.
- تنظيم اجتماعات مشتركة مع كافة افراد الشرطة المشتركين في البرامج من اجل تبادل الخبرات والمهارات والمعلومات.[1]

1 – عثمان محمد يونس ادريس، ومحمد البدوي الصافي، (2013)، أثر التخطيط الاستراتيجي في تحقيق الأمن المجتمعي: بالتطبيق على ولاية جنوب كردفان للفترة 2007–2012، رسالة أم درمان الإسلامية، مرجع سابق، ص: 185.

مميزات اعمال شرطة المجتمع:

تتمثل في المميزات التالية:

- إن منع الجريمة أصبح مهمة محلية للمجتمع الصغير.
- العمل في هدوء بدل الاستجابة للطوارئ في العمل الشرطي.
- انتقال مسئولية القيادة الشرطية إلى رتب ادنى من الشرطة.

المخاطر الناتجة عن الحروب على الأمن المجتمعي:

تتمثل في المخاطر التالية:

المخاطر الاجتماعية:

تترك النكبات والكوارث اثاراً نفسية عميقة ومؤلمة الجذور على السكان سواء من نجوا منها او من شهدوا الكارثة ، وكانوا عالقين بأثارها وكلاهما فقد قريب له او فقد ممتلكات، وعدد الاحياء والمفقودين في هذه الكوارث، حيث أن الباقين على قيد الحياة من الكارثة يعانون من المشكلات والاضطرابات النفسية ، والتي قد تستمر فترة طويلة من الزمن وبالأخص الأطفال، وقد تترك الكوارث أثاراً عميقة في نفوس الأطفال الذين عانوا منها سواء من منهم تأثر بإصابات بالغة او بسيطة، أو تأثر فقد احد والديه ومن ثم نشر الوعي في المدارس عن كيفية التصرف كما في حالات الكوارث.

وقد تحدث عمليات إجلاء سريعة للسكان من مواطن الخطر الامر الذي يؤدي إلى تركهم لممتلكاتهم ومساكنهم وأعمالهم، وضعف القوة الشرائية لدي المواطنين ومن الاثار الثانوية لفوضى الكارثة، وتدني في المستوى الأخلاقي، وحدوث انهيار والذي يغلب عليه السلوك والطابع الفردي المندفع الذي يتأثر بالموقف الطارئ، بالإضافة إلى الخلل والتغيير في البيئة الاجتماعية للأسر بظهور حالات الترحل واليتم، وما ينتج من أثار فقد عائل الاسرة، مما ينتج عن الكوارث الطبيعية إعادة توزيع السكان وتوطينهم بأماكن أخرى غير المنكوبة، وحدوث التفكك الاسري، علاوة على ظهور فئة انتهازية من داخل المجتمعات المكتوبة تستغل ظروف الكارثة وقلة متطلبات الإعاشة الضرورية والحاجة الضرورية لها لتحقيق ارباح كبيرة.

المخاطر الاقتصادية:

وجود علاقة بين التعرض للكوارث وبين مستوى التنمية الاقتصادية ، ويتفاوت الأثر الاقتصادي من كارثة إلى أخرى طبقاً لنوعها ومناطق حدوثها وخاصة الحرائق التي تأتي على قرى أو منشأت سكنية بأكملها، علاوة على الكوارث التقنية التي تشكل عبئاً اقتصادياً يتمثل في حجم الخسائر كتأثير بعض المصانع يتوقف النشاط بها نتيجة تأثيرات الكارثة، مثال تأثيرات الكوارث الجوية والمائية على الاقتصاد تكون خطيرة للغاية في حالة الاقتصاد الذي تشكل فيه الزراعة من الناتج المحلي والاجمالي، فالصدمات المتكررة تقلل من معدلات النمو في الاجل الطويل، كما أن تأثير الكوارث الطبيعية على المالية العامة يحتمل أن يكون مرتفعاً سواء بالنسبة لخلق إضراب في المصروفات والايرادات او في تقليص الاستثمار العام بهدف التنمية في المدى الطويل.

وبناء على ذلك تضطر الصناعات المحلية ان تعمل بجزء من طاقتها ، وان تستغنى عن بعض العاملين فيها، وخسارة فرص العمل في الصناعات الزراعية والصناعية مصحوباً بارتفاع أسعار السلع الغذائية وغير الغذائية يؤدي إلى انخفاض في القدرة الشرائية للمستهلكين مع احتمال كساد في الاقتصاد وانخفاض حجم الاستثمارات سواء في القطاع الزراعي او الصناعي ، الامر الذي يقضي إلى تباطؤ عملية التنمية بصفة عامة، مما يوحي افتقاد وظائفهم سيظلون عاطلين عن العمل لكي ينضموا إلى طابور البطالة الهيكلية ويعيشوا في ظل حالة من انعدام الأمن الغذائي والفقر.

وهذا التأثير الاقتصادي جلباً على السلع الاستراتيجية كالبترول، وذلك في حالات الكوارث التي تتمثل في الحروب مما يؤثر على الإنتاج العالمي وما يستتبعه من ارتفاع في أسعار البترول عالمياً.

المخاطر الصحية:

قد ينجم عن الكوارث والأزمات البرى ذات النطاق المكاني الكبير والتي تستمر لفترات طويلة انتشار الامراض والاوبئة بسبب توافر البيئة المناسبة لنمو الفيروسات

وانتشارها وانتقالها، مما يتطلب الارتباط والتنسيق الفعال واستخدام بحوث ودراسات تركز على البيئة بعد وقوع الازمة ومتابعة ما يتم هناك، واستعراض بحوث ودراسات عن حجم المخاطر المحتملة، وظهور الحاجة إلى تطوير أساليب وطرق الإسعافات الطبية بعد وقوع أي ازمة او كارثة، والاستعانة بالمعارف والخبرات، وانتشال أبعاد المصابين عن مكان الحادث، وتوفير اللقاحات والامصال الخاصة بالوقاية من الأوبئة والامراض المعدية، وكل كارثة لها مشاكلها الوبائية والصحية الخاصة بها، ويتوقف ذلك على نوع الكارثة، وخصائص المنطقة المحتاجة، والكثافة السكانية، والبنية السكانية، ومن الكوارث والأزمات التي لها أهمية وبائية وصحية الزلازل، الفيضانات، الأوبئة والامراض السارية المعدية، والحروب ، مناطق توطن الامراض المعدية الايدز، الكوليرا، التيفود، التهاب الكبد، والتلوث الاشعاعي البيولوجي والكيماوي.[1]

- المخاطر النفسية:

قد يحدث رد فعل طبيعي للازمات والكوارث ، ويتمثل في أن يشعر الفرد بالقلق والزعر واحساسه بالتهديد، والتوتر والقلق، والتشتت وعدم الانتباه والاستعداد للحركة، وتحدث تغيرات فسيولوجية من سرعة القيء والغثيان، واضطرابات الجهاز الهضمي ، وقد تحدث عدم القدرة على الحركة، وقد ينتهي الامر بحالات مرضية كالقلق والهيستريا، والقلق، والهوس، والاكتئاب، وتشويش كما يحدث تأثيرات في الوظائف المعرفية، والتي يمكن أن تؤثر على العالقين بموقع الكارثة، ولمن تلقوا أنباء وقوع الكارثة، فالعالقين بموقع الكارثة يصابوا بتفلت البيانات والمعلومات المكتسبة ، بتوقف في التسلسل الفكري المنطقي، او تأثر كفاءة الذاكرة فيما يرتبط بالأحداث التي جرت أثناء الموقف المثير للصدمة، حيث يصعب استعادة تلك المواقف والاحداث، أما بالنسبة لمن تلقوا انباء وقوع الكارثة منهم من ينكر الواقع الفعلي بسبب الذهول والصدمة، ومنهم من يصاب باضطرابات في النوم لفترات طويلة، ومنهم من يتخلى عن

1 - إسلام فوزي، (2019)، الأمن السيبراني: الابعاد الاجتماعية والقانونية: تحليل سوسيولوجي، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد (56)، العدد (2)، ص: 109.

المهمات والنشاطات ، كما أن الأثر النفسي السلبي يتناسب بصورة عكسية مع مجموعة من المصابين.

والجدير بالذكر أن أمن المجتمع المغربي وعبر أقسامها المنتشرة ووفق هيكلة شرطة المملكة ظلت تعمل في حماية المجتمعات من الاجرام والشرور والوقوع في المهالك من خلال شراكة قوية بين المجتمع والشرطة، وان شرطة المغرب ليست بمعزل عن ذلك الترتيب، مع الاخذ في الاعتبار الاجندة العدائية لبعض منظمات المجتمع المدني.[1]

المخاطر التي تؤثر بصورة سلبية على الأمن المجتمعي:

يعد الأمن المجتمعي من ابرز الحاجات الاجتماعية والنفسية للفرد، ويعتبر الوسيلة الأساسية للتوافق الاجتماعي والنمو النفسي مع الافراد الاخرين، وانه المحرك الأساسي للفرد اثناء قيامه بالسلوك الاجتماعي الإيجابي، والذي يشمل له الاستمرارية والبقاء.

حث الدين الاسلامي على مجموعة من القواعد والمبادئ التي تراعي أمن المجتمع وتكافله منها، والحث على العمل، ورتب عليه الاخر في الاخرة، ووضع القواعد والضوابط للكسب الحلال والمشروع، وأمر بالتسامح والمسامحة في الشراء والبيع ، وحرم التدليس والغش، وشرع الاشهاد على المعاملات بجميع أنواعها بهدف ضمان حقوق الافراد، وعلى الرغم من تكاملية التشريعات والمبادئ التي حث عليها الإسلام من اجل بناء مجتمع مثالي، وكافة المجتمعات كاد لا يخلو من وجود أسباب تهدد الأمن المجتمعي[2]، ومن هذه الأسباب ما يلي:

– فقدان العدالة الاقتصادية والاجتماعية مما يؤدي إلى اتساع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية للمجتمع.

---

1 – عثمان محمد يونس ادريس، ومحمد البدوي الصافي، (2013)، أثر التخطيط الاستراتيجي في تحقيق الأمن المجتمعي: بالتطبيق على ولاية جنوب كردفان للفترة 2007–2012، رسالة أم درمان الإسلامية، مرجع سابق، ص: 198–199.

2 – أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب، (2013)، أدب الدنيا والدين، دار المنهاج، ص: 219.

– تجاهل تنفيذ العقوبة الصارمة كالدية والقصاص والتعزيز ضد المنحرفين، الامر الذي يؤدي إلى استمرارهم في الانحراف.

– عدم وجود عدالة ومساواة بين أعضاء المجتمع في العقوبة، فالضعيف ينفذ عليه العقوبة وغيره لا ينفذ.[1]

وتم تقسم الانحرافات إلى من يلي:

انحرافات باطنة: وهي الخروج عن العقيدة، وتلك العقيدة إما عقيدة شرك أو عقيدة كفر، مما يترتب عليها انحرافات العبادة التي تصرف الفرد عن العبادة الصحيحة فيدخلها التغيير والخطأ وما أشبه.

انحرافات ظاهرة: فهي بين الافراد بعضهم البعض، كالتعدي على الاعراض او الأموال، وانحراف اللسان بما حرمه الله عليه بالنسبة لأخيه الانسان، ولهذه الانحرافات وضع الله سبحانه وتعالي قطع يد السارق، القصاص، والرجم والجلد للزاني، وتعزيز حماية ووقاية مصالح الافراد من الانحرافات.[2]

– **الفساد:** يعد الفساد من المخاطر الكبرى التي تهدد الأمن المجتمعي نظراً لتأثيره السلبي على بناء المجتمع، ونموه وتقدمه الاقتصادي في كافة المجالات، مما يؤدي إلى عدم تحقيق العدالة بين افراد المجتمع وإعاقة التنمية، نظراً لانتشار المحسوبية والرشوة والواسطة، وحينما تنتشر الفوضى والفساد داخل المجتمع فإن المجتمع يحتاج إلى جهود مبذولة مكثفة لمواجهتها ومكافحتها ومنع انتشارها، لأنه يتسبب في زيادة معدلات الفقر والبطالة، الامر الذي يؤدي بهم إلى اتباع السلوك الاجرامي والانحرافي والتطرف وتعاطي المخدرات.[3]

---

1 – زهير الاعرجي، الانحراف الاجتماعي وأساليب العلاج، بحوث في علم الاجتماع الإسلامي، ص ص: 8–21.

2 – عبد الصمد، (2007)، ظواهر الانحراف الاجتماعي في المجتمع المسلم، رؤية إسلامية، دراسات الجامعة الإسلامية العالمية، ص: 154.

3 – صفية سعيد موسى أبو شيخة، ومحمود رجا مصطفى حمدان، (2020)، أثر السياسة الشرعية في تحقيق الأمن المجتمعي: رعاية الطفل أنموذجاً، رسالة ماجستير، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، كلية الشيخ نوح القضاة للشريعة والقانون، الأردن.

– **الفساد الأخلاقي والتفكك الاسري:** إن انتشار الفساد الأخلاقي مرتبط ارتباطاً قوياً بالتفكك الاسري بين أعضاؤه، فالأسرة هي البيئة التي بنشأ بها الانسان، وهى المسؤولة عن تنشئته الاخلاقية والاسرية والثقافية والاجتماعية، وعند انتشار الفساد والتفكك الأخلاقي سوف تظهر نتائج سلمية في المجتمع، وبالتالي يجب التركيز وتسليط الضوء على الاسرة والمحافظة عليها من التصدع والتفكك، نظراً لأنها مسؤولة عن حماية الافراد من الانحرافات والفساد والجرائم.[1]

–آفة المسكرات والمخدرات:

وهى افة تؤدي بالعقل، تنتشر الأفعال المخيفة، والتي تعتبر من اكبر المخاطر نظراً لان العقل مناط حسن التصرف، فإن ذهب العقل ظهرت الخطورة، وفي هذا السياق اكدت البحوث والدراسات وجود علاقة قوية بين تعاطي المواد المؤثرة على العقل كالكحول والمسكرات والمخدرات، وبين الكثير من الانحرافات السلوكية داخل المجتمع والنزاعات بين الاقران وعقوق الابوين، والسرقة.

– **التطرف والانحراف:** إن الابتعاد عن الطريق السوي والقويم لدى بعض الشباب نتيجة الضغوط الاقتصادية أو المجتمعية الامر الذي يؤدي إلى الانحراف والتطرف، ونشر القلق والفوضى داخل المجتمع والخروج عن المعايير الاجتماعية، وزعزعة الاستقرار والأمن فيه مما يؤدي إلى الالتحاق بالمؤسسات والمنظمات الإرهابية التي قد تستغل هؤلاء الشباب من أجل تنفيذ مخططاتها والقيام بالعمليات الاجرامية والارهابية وتحقيق أهدافها التي تؤثر على أمن المجتمعات.[2]

– البطالة والفقر:

وهما من ابرز المشكلات الاجتماعية التي من خلالها تظهر العديد من المشاكل والاخطار التي بدورها تؤدي إلى نشر الخوف وزعزعة الأمن والقلق، كما انهما يشكلان

---

1 – مختار حسني شبيلي، (2012)، دور الشرطة في تحقيق الأمن الاجتماعي، كلية الشريعة، جامعة آل البيت، ص: 38.

2 – إسماعيل غانم الأغا، (2009)، سوء استخدام تقنية الانترنت والجوال ودورهما في الانحراف بدول مجلس التعاون الخليجي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

خلل في توازن البيئة الاجتماعية ودافعاً إلى التدمير والعنف والعدوان، وقد يدفع البؤس والفقر إلى اصدار سلوكيات انحرافية ناجم عن الشعور بالعوز خاصة مع عدم توفر الحماية الاجتماعية من قبل الدولة بهدف تأمين متطلبات واحتياجات الافراد التي تناسب كرامة الفرد أو في حالة غياب الدين، بالإضافة إلى عدم قدرة الفرد على تكوين الاسرة والاستمرار بالنفقة عليها ، الامر الذي يؤدي إلى عجز وفشل الحياة الاسرية من خلال حدوث الطلاق الصامت او الطلاق والنزاع والشقاق ورفع القضايا في المحاكم، مما يتطلب من المسؤولين وأصحاب القرار وضع استراتيجيات وخطط تمنع من وقوع الانحرافات والجرائم وضبط سبل الوقاية وتوفير الفرص الشرعية من اجل تحقيق مصلحة وحقوق الافراد والمجتمع والتي تنضبط بقواعد وضوابط الشرع.

وتدخل السياسة الشرعية في كافة مجالات الحياة، مما يتطلب من القائمين عليها مدركاً وملماً بنصوصها الظنية والقطعية لكي لا ينقلب حرصه على تدبر شؤون الرعية إلى مخاطر ومفاسد ترجع إلى الأذى والضرر.

- تعاطي المخدرات:

يعد انتشار تعاطي المخدرات احد نواتج البطالة والفقر وانتشار الفساد في المجتمعات، ومن ثم فهي أكثر المخاطر للأمن المجتمعي بالأخص في المجتمعات التي سادت بها القلق والفوضى، ومازالت قائمة في الكثير من الدول، ومن ثم أثرت على منظومة الأمن بصفة عامة والأمن المجتمعي بصفة خاصة.[1]

التهديدات الأمنية المجتمعية في دولة المغرب:

إن المغرب وما تحمله من انتماء هوياتي" إسلامي، أمازيغي وعربي " يجعل من دون المنطقة المغربية ذات تنوع هوياتي في ضوء تلاحق وتلاصق بين هذه المكونات الثلاثة، أكد الدستور في الجزائر على الانتماء العربي والإسلامي والامازيغي " المكونات الأساسية لهويتها وهى العروبة والإسلام والامازيغية"، بينما اكدت دولة

1 – عدنان محمد الضمور، (2023)، أثار مواقع التواصل الاجتماعي على الأمن المجتمعي: دراسة تطبيقية في الامارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص: 238.

المغرب على المكونات الأساسية الثلاثة، بالإضافة إلى انها عبرية وإفريقية وأندلسية، حيث نص الدستور على ان الهوية الوطنية تشمل العروبة الإسلامية، الصحراوية الحسانية، والامازيغية، من ثم المكونات المجتمعية الأساسية في المغرب والجزائر تتكون من العروبة والدين الإسلامي والامازيغية.[1]

- المخاطر المجتمعية أثناء الفترة الاستعمارية:

إن الهوية المغاربية عرفت مجموعة من المخاطر بداية بالفترة الاستعمارية، حيث سعى الاستعمار إلى إحداث تغيير في مكونات الهوية للمنطقة بهدف تيسير عملية التغلغل والسيطرة عليها، كانت ابرز واهم سياسات فرنسا الاستعمارية في الجزائر هي ضرب صميم الهوية الجزائرية بركائزها المختلفة من خلال نشر اللغة الفرنسية وتنصيرها على حساب اللغة العربية، واستهدفتها بشكل مباشر وغير مباشر، حيث ركز عمل الاستعمار على تعليم اللغة الفرنسية، ومنعهم من تعليم اللغة العربية، فكان على الفرد أن يتعلم اللغة الفرنسية كلغة قومية نظراً لأن الاستعمار اعتبر اللغة العربية لغة اجنبية.[2]

وقد استطاعت هذه السياسة أن تطبع بعض العقول المحلية بطابع الاستعمار التي حاولت عرقلة عملية التعريب ، وفي هذا السياق اكد البشير الابراهيمي ان مشكلة العروبة في الجزائر سببها وأساسها الاستعمار الفرنسي، فمنذ أن أحتل الجزائر عمل على محو الإسلام وعلى محو اللغة العربية لأنها لسان الإسلام، حيث أعتمد الاستعمار على سياسة التبصير من خلال صور وأشكال متنوعة من الوسائل السلمية كتوفير

1 – منير العمري. (2020)، الأمن المجتمعي المغاربي بين الاخطار المتنامية والاليات الضامنة: دراسة حالة الجزائر والمغرب، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلد (8)، العدد (1)، ص: 162.

2 – صفية نزراي، (2011)، الأمن الثقافي في المغرب العربي، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، الجزائر، ص: 76.

الخدمات الإنسانية وتحبيب في السيد المسيح، أما الوسائل غير سلمية تمثلت في نفي رجال الدين، وغلق الزوايا، وإبطال شرعية المواسم الدينية.[1]

قد تعرض المغرب للظاهرة الاستعمارية من طرف اسبانيا وفرنسا، حيث أن المستعمر سعى إلى إحداث تصدع وشرخ في مقومات الهوية المغربية، مما جاء صدور الظهير البريدي عام 1930م المعلن عن هيئة حماية، واصطلح تسميته الظهير البريدي، ومن خلاله اعلن عزم وقرار فرنسا على الاحتفاظ بالقانون العرفي بين القبائل الريفية التي تتبعها بدلاً من الشريعة الإسلامية، حيث كان الهدف هو الفصل بين الامازيغ والعرب من خلال استبعاد الامازيغ عن الاحكام الإسلامية.[2]

سعى الاستعمار الفرنسي إلى ترسيخ اللغة الفرنسية لكي تصبح اللغة الأجنبية التي تحظى بحق الأفضلية في المستعمرات المتحررة، واعتمدت السلطات الاستعمارية الفرنسية تحويل اللغة إلى جزء من كيان المستعمرات، فالاستعمار الفرنسي قام على ممارسات تؤثر في هوية المجتمعات الخاضعة له، مما اتبع الفرنسيون سياسة ممنهجة لغوية تم من خلالها خلق نوع من المواجهة بين اللغات المحلية مع اللغة الفرنسية، وذهبوا إلى خلق علاقة بين اللغة المستعملة ودرجة التقدم الحضاري، وتم تكريس فكرة اللغات المتقدمة واللغات المتخلفة، والهدف هو إثبات انه لم يكن لكل اللغات ذات القيمة، ومن ثم تمت مواجهة اللغات الأوروبية بلغات العالم الثالث، وتلك المواجهة لعبت دوراً كبيراً في ضوء الهوية او الايدلوجية الاستعمارية ، مما شكلت مخاطر وتهديدات على عناصر ومكونات الأيديولوجية في دولة المغرب.[3]

---

1 – نصيرة زيتوني، (2013). مواقع اللغة العربية في الجزائر، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، السعودية المجلد (28)، العدد (10)، ص: 2163.

2 – Katherine Hoffman، (2010)، Berber Law by French Means: Customary Courts in the Moroccan Hinterlands، Northwestern University، p: 855.

3 – علي بنطالب، (2016)، السياق الاستعماري وتأثيره على الوضع اللغوي بالمغرب، مجلة المجتهد، الرباط، المغرب، المعهد الملكي للثقافة الامازيغية، العدد (11)، ص: 58.

- المخاطر المجتمعية بعد الفترة الاستعمارية " الاستقلال":

ظهرت بعد الفترة الاستعمارية واستقلال المغرب مهددات أمنية مجتمعية في ضوء الصراع والنزاع عن مكونات الأيديولوجية الوطنية في المغرب والجزائر، بسبب الاختلافات الأيديولوجية بين النخب الحاكمة، وبدأت تظهر هذه الاختلافات بعد فترة الاستعمار ، حيث كانت سياسات السلطات الجزائرية تهدف إلى استعادة مكانة اللغة العربية أمام التيار الفرنكفوني، وتبني الخيار الاشتراكي الذي أدى إلى تهميش وتقليل التيارات الإسلامية، وتجاهل اللغة العربية في المجالات المختلفة، فغلبت الشعارات الأيديولوجية أكثر من الفعالية في التطبيق، وتم تجاوز المكون الامازيغي فغلب تفعيل هذا المنهج في المجالات الثقافية والمقررات الدراسية، وبدأت هذه السياسات تختفي بين طياتها مهددات مجتمعية، بحيث طفت إلى السطح بين الأوساط الشعبية في احداث الامازيغ سنة 1980م كرد فعال على حالة التجاهل والتغافل التي تعرضت لها اللغة والثقافة الامازيغية طوال العقدين.[1]

وتظل تلك الصدمات والتهديدات محصورة في نطاق معين نظراً لان معظم الاحتجاجات والتظاهرات التي شهدتها المنطقة هي كباقي التظاهرات والاحتجاجات التي شهدتها البلاد من جميع المناطق، والتي تطالب بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يؤكد أن المعضلة الأمنية المجتمعية ليست بين طبقة وطبقة، بل بين طبقات مجتمعية والسلطة بسبب عدم رضاها عن مخرجات السلطة سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي أو الثقافي.

لم يلتف إلى الهوية المغربية ذات الجوانب المتعددة، حيث كان شعار التعريب في قطاعات الإدارة والتعليم والقضاء كرد مباشر على السياسة الفرنسية الذي فرضته القوى الاستعمارية، والتي هدفت إبقاء السياسة الفرنسية ، مما ساد حالة من عدم الرضا عن مسار التعريب الذي مازال متأخراً لصالح الفرنسية، بالإضافة إلى استمرار تهميش

1 - عز الدين مناصرة، (1999)، المسألة الامازيغية في الجزائر والمغرب، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، ص: 61.

المكون الامازيغي، مما أدى إلى موجة من التظاهرات والاحتجاجات ، فحدث ما يعرف بالربيع الامازيغي عام 1980م بمنطقة القبائل في الجزائر، مما كانت له تأثير مباشر على الحركة الامازيغية في المغرب، حيث شهدت بعض التحركات وتأسست الجامعة الصيفية بأكادير والتي منع اول لقاء لها عام 1981م، إلا ان شكل هذا التأسيس أول بإدارة التنسيق بين الفاعلين الامازيغ، واعتبرت هذه المرحلة مرحلة انتقالية من العمل السري إلى العمل العلني للحركات الامازيغية في المغرب، الامر الذي خلق ردة فعل عكسية للسلطات حيث اعتبرت المسألة بمثابة شدة الحساسية ، الا ان بعد ذلك بدأ التعامل بشكل سلمي مع الاتجاه إلى معالجة قضية الأيديولوجية وإعادة الاعتبار لكل عناصر الأيديولوجية.[1]

- المؤثرات الإقليمية:

إن الكثير من الازمات الإقليمية تنتشر وتتوسع في حال عدم المعالجة السليمة والسريعة، ومن اهم تلك المهددات الأمنية الإقليمية في المنطقة المغربية:

- أزمة دولة مالي والطوارق:

تعتبر منطقة انتشار الطوارق من البؤر ذات الجغرافيا السياسية البالغة الحساسية أمنياً، وتعتبر أزمة الطوارق من أعقد وأقدم التحديات التي تواجه الأمن القومي الجزائري، بل ويعتبر حضورها ضمن الشواغل الأمنية الجزائرية منذ زمن قديم مقارنة بتهديدات ومشكلات دوائر استراتيجية أخرى، وتلك المشكلات تضعها الجزائر وتتعامل معها بحذر ودقة لما لها من أثار سوف تكون تداعياتها واضحة على صعيد الوحدة الترابية للجزائر، نتيجة للروابط التاريخية والاثنية بين المكون الطارقي في الدولة المغربية ومالي بصفة عامة.[2]

1 – رفيق بن حصيرة، (2013)، الامازيغية والأمن الهوياتي في شمال افريقيا: دراسة حالة الجزائر والمغرب، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، كلية العلوم الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ص:74.

2 – قوي بوحيتة، (2012)، الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ص: 4.

يعد الوضع الذي تعيشه دولة مالي من التهديدات التي تؤرق المغرب والجزائر، حيث ورثت دولة ما بعد الاستعمار في افريقيا الكثير من التحديات ومن أهمها بناء الدولة المرتبط بغياب الأمن والاستقرار عن المؤسسات السياسية، وفقدان السيطرة على الكثير من العرقيات عابرة للدول، مما يشكل تهديداً للأمن المجتمعي في دولة مالي وفي الدول المجاورة لها، مما يظهر ازمة الاندماج الوطني بسبب عجز النظم السياسية عن إدارة هذه الازمة لمجموعة من الأسباب، فقد يظهر هذا العجز لفساد هذه النظم وتحيزها لجماعة إثنية على حساب الجماعات الأخرى الامر الذي يؤدي إلى إضعاف قدرتها التوزيعية على الوفاء، بمطالب الجماعات الاثنية المختلفة، وذلك يرجع إلى ان المعضلة الأمنية المجتمعية في دولة مالي قد ينتقل مداها إلى الجزائر.

قيام دولة الازواد الطوارقية في دولة مالي شجع الأطراف الإقليمية على تكوين دولة للطوارق قد يكون لها امتداد داخل الجزائر، مستغلين تأثير بعض المراهقين والشباب الطوارق بمشروع الدولة الطوارقية، ومن المؤكد أن الجزائر هي أكثر تأثراً بهذا الجانب من المغرب، ولكن حدوث تصدع دولاتي في المنطقة المغاربية سوف يصل تأثيره للمغرب نظراً للتركيبة الأيديولوجية في المغرب، ومن ثم فإن المهددات الإقليمية الأمنية ليست محصورة في التهديدات الأمنية التقليدية ، وقد تمتد التهديدات الأمنية المجتمعية ليكون تأثيرها على المجتمع والدولة معاً.[1]

- اضطراب الجوار الإقليمي:

ان زيادة الاحداث المضطربة في ليبيا زاد من تهديدات انتشار المخاطر الأمنية على المنطقة المغربية التي لها حدود مشتركة مع المنطقة الليبية، مما جعلها تتحمل عبئاً كبيراً من تبعات هذه الحرب، فالنظام الإقليمي الأمني المغربي يؤدي إلى علاقات تأثر وتأثير بين وحداته، ومن ثم يمكن القول بأن العامل الجغرافي يعتبر هامل محدد ومؤثر لهذا الأمن المجتمعي، فالدولة المغربية تحتل موقعاً جغرافياً متميزاً حيث تعتبر

1 – إبراهيم كانتي مادي، (2012)، الازمة السياسية في مالي، مجلة افاق الافريقية، المجلد (10)، العدد (36)، ص: 108.

نقطة تقاطع استراتيجية مختلفة الابعاد ، وخلقت عقيدة أمنية مختلفة حيث لعبت فيها الجزائر باعتبارها تحتل موقعاً يلعب دوراً مركزياً في دعم حركات التحرر ومكافحة الإرهاب في ضوء التحولات التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة، ومحاولتها دعم السلم في الدولة الليبية مما يجعل من الجزائر في حالة من شد للأطراف يعرضها للخطر، وبالأخص ان المخاطر انتقل من الخارج ليصل إلى عمقها في غردادية التي تقع ضمن الولايات الوسطى في الجزائر، بالإضافة إلى ظهور التيار المتطرف في الجزائر ذو المطالب الانفصالية كان له التأثير على بعض التيارات الامازيغية في المغرب، حيث أن الناشطين الأكثر تطرفاً أكدوا على القضايا الإقليمية في مطالبهم، ويستخدمون بشكل مختلف مصطلحات الفيدرالية والحكم الذاتي.[1]

- آثار العولمة:

خلقت الظروف الدولية التي صاحبت الحرب الباردة أخطاراً وتهديدات جديدة على بعض الدول كالتفكك والتصدع العرقي والاثني، والتي تفقد قدرتها على الحفاظ على الأمن المجتمعي للدولة، حيث خلقت العولمة نمطاً وصوراً أفضى إلى الاختلاط بين الثقافات المختلفة، وتعتبر مهددات ومخاطر العولمة على الهوية الثقافية مقدمة لمخاطر أعظم على الدولة الوطنية، والثقافة والإرادة الوطنية، فالمقصود بالعولمة المزيد من التبعية لقوى المركز، وقد ظهر في الجزائر هذا التأثير من خلال عدم قدرة البعد التربوي على حماية المكون الهوياتي في العديد من الحالات، فالخطر الاكبر متمثل في عدم قدرة المنظومة التربوية على غرس القيم الوطنية المجتمعية لفئة الشباب، وتراجع الروح الوطنية، حيث يتمظهر في رفض الشباب الجزائري على الرموز الوطنية، وفقدان للثقة في الذات الوطنية، وفي مكونات الهوية الوطنية ، وهذا ما يحدث في دولة الغرب نجد التأثيرات المترتبة على العولمة على خصوصيات الهوية الوطنية المغربية تجلت في سرعة التغير الاجتماعي، وتشويه صورة الدين، وفقدان الدور الحضاري للغة العربية، والابتعاد على القيم والتقاليد والأعراف.

1 – وسيلة بومدين، (2018)، الدولة الفاشلة في ليبيا وتداعياتها على المنطقة المغاربية، مجلة الناقد لدراسات السياسية، جامعة بسكرة ، الجزائر، العدد (3)، ص: 245.

ومن ثم يمكن القول ان الدول المغربية مرت بمراحل متشابهة من حيث المعضلات والمخاطر الأمنية المجتمعية، وفي الوقت الراهن تحاول المغرب وضع آليات وحلول بهدف ضمان أمنها المجتمعي.[1]

آليات الأمن المجتمعي في المغرب:

تتطلب حماية الأمن المجتمعي للهوية المغربية توفر عدد من الأطر التي بدورها تساهم في حماية الهوية، والتي تمر عبر توفير مناخ ديمقراطي، وحالة اجتماعية واقتصادية وترسيخ أكبر للقيم الثقافية والمجتمعية.

- الجانب الثقافي:

تعد الجوانب الثقافية من الجوانب الأكثر اسهاماً في الحفاظ على عناصر الهوية الوطنية، أو إحداث تصدع وتفكك مجتمعي، ومن ثم يجب وضع خطط واستراتيجيات ترتبط بالعامل الثقافي من اجل مواجهة غزو العولمة للثقافة الوطنية، ويعتبر ذات أهمية قصوى لبناء استراتيجية الأمن الثقافي والمجتمعي في الجزائر، إلا ان الموقع المحوري للعوامل الثقافية في قيام الثقافة، وحركة البناء الحضاري بوظيفتها الحضارية يستدعي تخليصها من الحشو او الانحراف.

تبدأ عملية ترسيخ القيم الوطنية وحماية الهوية من المؤسسات التعليمية والتربوية التي تعتبر ابرز الوسائل التي يتم من خلالها عملية التربية الاجتماعية والتربية النفسية للمجتمع، وما تضمنه هذه التربية من أهمية مهمة في تشكيل أعضاء المجتمع، ونقل المكونات للهوية والقيم الوطنية إليهم، ومن ثم فإن أي عملية تلقين غير سليمة سوف تكون لها انعكاسات مباشرة على المجتمع ، وفي هذا السياق عرفها " Shabir" بأنها مؤسسة اجتماعية تعكس الثقافة وتنقلها إلى الأطفال، فهي نظام اجتماعي يتعلم فيه الأطفال العادات الاجتماعية، والقواعد الأخلاقية، وأساليب وطرق بناء العلاقات مع الافراد الاخرين.[2]

---

1 – عمارة عمروس، والعمري منير، (2018)، العولمة بين الاندماج وتهديد الأمن المجتمعي للجزائر، مجلة الناقد للدراسات السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد (2)، ص: 252.

2 – صالح زياني، وأمال حجيج، (2011)، الأمن الاجتماعي والثقافي الجزائري: التهديدات، السياسات والافاق، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد (1)، ص: 12.

وضع الإصلاح التعليمي في المغرب ضمن أولوياته إعادة ترسيخ قيم الشخصية الوطنية من خلال ثوابت الهوية الراسخة في المجتمع دون استبعاد أي مكون من مكونات الهوياتي انطلاقاً من الإسلام، والامازيغية والعروبة، ففي دولة المغرب جاء قرار تدريس اللغة الامازيغية في المدارس، ووضعت المدارس مجموعة من الأهداف تمثلت في الأهداف التالية:

- غرس الشعور بالانتماء للشعب المغربي في نفوس الأطفال، وتنشئتهم على حب المغرب وروح الاعتزاز بالانتماء إليها، ووحدة التراب الوطني، وتعلقهم بالوحدة الوطنية ورموز الامة.
- تقوية الوعي الجماعي والفردي بالهوية الوطنية كونه وثاق التوافق والانسجام الاجتماعي وذلك بترقية القيم المرتبطة بالعروبة والإسلام والامازيغية.
- بناء جيل متشبع بقيم ومبادئ الإسلام والقيم الأخلاقية، والروحية والحضارية والثقافية.
- استعلاء دولة القانون وقيم الجمهورية.[1]

وشرعت وزارة التربية المغربية في مجال النهوض بالأمازيغية إدماج تدريس الامازيغية على المستوى الابتدائي في عام 2003م ، وهى جاءت لتوكد نية السلطات المغربية في استمرار الاعتناء بأفراد الأمازيغ في المدرسة المغربية لمساعدة عملية بناء وتكوين الشخصيات الوطنية المغربية، وقامت وزارة العليم العالي باستحداث طرق للأبحاث والدراسات الامازيغية ببعض الجامعات المغربية مع تأكيدها على استمرارية تعليم اللغة العربية.

يتطلب المدخل الثقافي للحفاظ على الأمن المجتمعي بناء مناهج دراسية متوازنة ترسخ الهوية والقيم المجتمعية في المغرب، وتتضمن كل المكونات الثقافية دون

1 – منير العامري، (2020)، الأمن المجتمعي المغاربي بين الاخطار المتنامية والاليات الضامنة: دراسة حالة الجزائر والمغرب، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد (8)، العدد (1)، 156–180، ص: 171.

استبعاد، وإعطاء المدرسة وظيفتها في التنشئة الاجتماعية ومساهمة المؤسسات الثقافية بصورة فعالة في حماية الهوية والقيم الوطنية والقضاء على كافة صور التطرف.[1]

- الجانب القانوني والسياسي:

يدل الأمن القانوني والسياسي في طياته على وجود نظام سياسي قائم على بناء ديمقراطي مشاركاتي، ملغي لجميع شروط التسلط، والقمع، والتعسف، بما يضمن الاحترام الكلي لمتطلبات واحتياجات المواطنين من كافة حقوقهم الإنسانية، متعلق بشكل وثيق بأداء هياكل الدولة السياسية، فهو يشكل التأثير السلبي او الإيجابي على الأمن المجتمعي، فالدولة من خلال تحكمها في أداء هياكلها السياسية يمكنها أن تؤثر على عمل وأداء هياكلها الأخرى.[2]

والعلاقة بين الأمن السياسي والأمن المجتمعي وما يحمله من احتياجات ومتطلبات ترسيخ القيم الديمقراطية التي توفرها ويشكل وجودها، أما عن فقدانها وغيابها يعتبر احد مؤشرات التفكك والتصدع المجتمعي ، ومن ثم فإن المغرب يتطلب منها أن تستوعب أنظمتها السياسية نحو انتقال سياسي ديمقراطي شامل وحقيقي، وبالفعل بدأت التجربة الديمقراطية في المغرب في أواخر الثمانينات من القرن الماضي، وأصبح للأوضاع الثقافية والاقتصادية دوراً مهماً في عملية الانتقال الديمقراطي، كما تلعب الأحزاب السياسية دوراً مهماً من خلال العمل على بلورة المصالح وصياغتها بما يخدم الوحدة الوطنية، وذلك بتوحيد البني الإقليمية والاثنية والاجتماعية إلى مستوى الوطنية، والعمل على تعميق الشعور بالمواطنة بما يتخطى الاعتبارات القبلية والعرقية لصالح الارتباط المجتمعي، الا ان النظام السياسي في المغرب ما زال يفتقد إلى استراتيجية واضحة تشكل صمام أمان أمام التهديدات والمخاطر التي تهدد الهوية المجتمعية، ومن ثم فإن

1 – احمد بوكوس، (2013)، مسار اللغة الامازيغية الرهنات والاستراتيجيات، الرباط، المعهد الملكي للثقافة الامازيغية، ص: 282.

2 – سناء منغر، (2013)، التنوع الثقافي من منظور الأمن المجتمعي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ص: 33.

نقطة الانطلاقة في هذه الاستراتيجية تؤدي إلى تحول ديمقراطي بدوره يوفر المناخ السياسي للانطلاق في استراتيجية تنهض بالدولة في كافة المجالات، وتزيد من ترسيخ ثقافته الخاصة، ونشر قيم المواطنة التي توصل الدولة إلى ضمان الأمن المجتمعي.[1]

- **الجانب الاقتصادي:**

يعد الجانب الاقتصادي من العوامل التي تساهم في الأمن المجتمعي نظراً للترابط بين الأمن الاقتصادي والأمن المجتمعي، حيث أن الأمن الاقتصادي يعتبر مفهوم يتضمن معايير وتدابير الضمان والحماية التي تؤهل الفرد من اجل الحصول على متطلباته واحتياجاته من المسكن والمأكل والملبس والتعليم والعلاج، وضمان الحد الأدنى لمستوى معيشة الفرد.

يتطلب الوصول إلى الأمن الاقتصادي إلى تأمين دخل ثابت للشخص من خلال عمله للمنتج والمدفوع الاجر، او عبر شبكة أمنة ومالية، حيث تبدو مشاكل الاقتصادي أكثر خطراً وجدية في الدول النامية، وقد تعترضها بعض الصعوبات والمشكلات الاقتصادية التي تمثل عنصراً مهماً في العنف العرقي والتوتر السياسي.[2]

أن حدوث أي خلل قد يصيب الأمن الاقتصادي ينتقل لإحداث مهددات وتحديات أمنية مجتمعية، مما يتطلب تنمية اقتصادية صلبة تتضمن التراب الوطني، فالتوازن في التنمية الاقتصادية بين مناطق المغرب المختلفة، مما يعكس نجاح السلطات في تنمية افقية متكاملة تشمل كافة المناطق ، كما انها تدخل في متطلبات ضمان الاستقرار الأمني المجتمعي ، حيث أن الاختلال بين المناطق المغربية من حيث التنمية يعتبر تهديداً لاستقرار وأمن الدولة، والاستقرار المجتمعي، بالإضافة إلى أنه

1 – رفيق بن حصيرة، (2014)، الهوية الامازيغية والمشروع المجتمعي في الجزائر والمملكة المغربية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد (6)، ص: 186.

2 – احمد علو، (2019)، الأمن الاقتصادي ودوره في توجيه السياسات والاستراتيجيات، مجلة الجيش اللبناني، العدد (392). https:\\bit.ly\2jzp7hp

يعتبر مؤشراً فعالاً للتصدع والتفكك المجتمعي ومغذياً للأزمات المجتمعية المرتبطة بالقيم والهوية الأيديولوجية.

وفي هذا الاطار أشار المختصون أن الهوية تراجعت السابقة تراجعت بينما الهوية القادمة من العالم الثالث هي هوية الخصوصيات الهوياتية، وسوف يقودها رجال السياسة، وإذا كانت القوى المحركة للهوية السابقة هي العدالة والحرية الاجتماعية، فإن طموحات الهويات الجديدة تتمثل في التنمية الاقتصادية، من ثم على دولة المغرب الاتجاه إلى تقوية القاعدة الاقتصادية من جانب، وضمان العدالة في التنمية الاقتصادية من جانب أخر في كافة مناطق البد.[1]

- **خاتمة:**

يتضح من خلال ما سبق أن التنوع الثقافي الذي تعرفه المغرب وجب التعامل معه بالشكل الذي يسمح بمزيد من الانصهار والاندماج المجتمعي رغم التهديدات والاخطار التي تهدده، فعلى المسئولين وأصحاب القرار المضي قدماً في معالجة أي بؤر بدورها تعمل على تغذية معضلات أمنية مجتمعية في المغرب، كما يجب الاخذ في الاعتبار الاليات المختلفة التي تساهم في الأمن المجتمعي ، ومعالجة الاثار الناجمة على سياسات إقصائية سابقة، من خلال بعض الآليات الاقتصادية والسياسية والثقافية ، لذلك إن إعادة الاعتبار للمكون الامازيغي في المكونات الأساسية للهوية الوطنية عاد بعضاً من الاستقرار والتوازن السياسي والرضا لدى الأحزاب والنخب والناشطين في الحركات الامازيغية في المغرب، كما يمكن ضمان الأمن المجتمعي المغربي من خلال إعطاء فعالية للآليات السياسية والثقافية والاقتصادية.

1 – منير العمري، (2020)، الأمن المجتمعي المغاربي بين الاخطار المتنامية والاليات الضامنة: دراسة حالة الجزائر والمغرب، مرجع سابق، ص: 174.

- **مراجع الدراسة:**

- إبراهيم كانتي مادي، (2012)، الازمة السياسية في مالي، مجلة افاق الافريقية، المجلد (10)، العدد (36).
- أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب، (2013)، أدب الدنيا والدين، دار المنهاج.
- احمد بوكوس، (2013)، مسار اللغة الامازيغية الرهنات والاستراتيجيات، الرباط، المعهد الملكي للثقافة الامازيغية.
- احمد علو، (2019)، الأمن الاقتصادي ودوره في توجيه السياسات والاستراتيجيات، مجلة الجيش اللبناني، العدد (392). https:\\bit.ly\2jzp7hp
- إسماعيل غانم الأغا، (2009)، سوء استخدام تقنية الانترنت والجوال ودورهما في الانحراف بدول مجلس التعاون الخليجي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- جمال حواوسة، (2018)، دور الاسرة في تحقيق الأمن الاجتماعي- رؤية اجتماعية تحليلية، مجلة دراسات، المجلد (7)، العدد (30).
- رفيق بن حصيرة، (2013)، الامازيغية والأمن الهوياتي في شمال افريقيا: دراسة حالة الجزائر والمغرب، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، كلية العلوم الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.
- رفيق بن حصيرة، (2014)، الهوية الامازيغية والمشروع المجتمعي في الجزائر والمملكة المغربية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد (6).
- زهير الاعرجي، الانحراف الاجتماعي وأساليب العلاج، بحوث في علم الاجتماع الإسلامي، ص ص: 8-21.
- سناء منغر، (2013)، التنوع الثقافي من منظور الأمن المجتمعي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.
- صالح زياني، وأمال حجيج، (2011)، الأمن الاجتماعي والثقافي الجزائري: التهديدات، السياسات والافاق، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد (1).

- صفية سعيد موسى أبو شيخة، ومحمود رجا مصطفى حمدان، (2020)، أثر السياسة الشرعية في تحقيق الأمن المجتمعي: رعاية الطفل أنموذجاً، رسالة ماجستير، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، كلية الشيخ نوح القضاة للشريعة والقانون، الأردن.
- صفية نزراي، (2011)، الأمن الثقافي في المغرب العربي، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، الجزائر.
- عبد الصمد، (2007)، ظواهر الانحراف الاجتماعي في المجتمع المسلم، رؤية إسلامية، دراسات الجامعة الإسلامية العالمية.
- عدنان محمد الضمور، (2023)، أثار مواقع التواصل الاجتماعي على الأمن المجتمعي: دراسة تطبيقية في الامارات العربية المتحدة، الفكر الشرطي، مجلد (32)، العدد (124).
- عدنان محمد الضمور، (2023)، أثار مواقع التواصل الاجتماعي على الأمن المجتمعي: دراسة تطبيقية في الامارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص: 238.
- عز الدين مناصرة، (1999)، المسألة الامازيغية في الجزائر والمغرب، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع.
- علي بنطالب، (2016)، السياق الاستعماري وتأثيره على الوضع اللغوي بالمغرب، مجلة المجتهد، الرباط، المغرب، المعهد الملكي للثقافة الامازيغية، العدد (11).
- عمارة عمروس، والعمري منير، (2018)، العولمة بين الاندماج وتهديد الأمن المجتمعي للجزائر، مجلة الناقد للدراسات السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد (2).
- قوي بوحيتة، (2012)، الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي، مركز الجزيرة للدراسات، قطر.
- مختار حسني شبيلي، (2012)، دور الشرطة في تحقيق الأمن الاجتماعي، كلية الشريعة، جامعة آل البيت.
- منير العامري، (2020)، الأمن المجتمعي المغاربي بين الاخطار المتنامية والاليات الضامنة: دراسة حالة الجزائر والمغرب، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد (8)، العدد (1)، 156-180.

- منير العمري. (2020)، الأمن المجتمعي المغاربي بين الاخطار المتنامية والاليات الضامنة: دراسة حالة الجزائر والمغرب، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلد (8)، العدد (1).
- نصيرة زيتوني، (2013). مواقع اللغة العربية في الجزائر، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، السعودية المجلد (28)، العدد (10).
- وسيلة بومدين، (2018)، الدولة الفاشلة في ليبيا وتداعياتها على المنطقة المغاربية، مجلة الناقد لدراسات السياسية، جامعة بسكرة ، الجزائر، العدد (3).
- إسلام فوزي، (2019)، الأمن السيبراني: الابعاد الاجتماعية والقانونية: تحليل سوسيولوجي، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد (56)، العدد (2).
- جميلة علاق، الأمن المجتمعي: مقاربة في المفهوم والعناصر، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد (10).
- سليمان عمر مطرف، (2010)، إدارة المنظمات: أسس ومفاهيم، دار جامعة افريقيا العالمية.

عباس أبو شامة، (1999)، شرطة المجتمع، مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

- عثمان محمد يونس ادريس، ومحمد البدوي الصافي، (2013)، أثر التخطيط الاستراتيجي في تحقيق الأمن المجتمعي: بالتطبيق على ولاية جنوب كردفان للفترة 2007-2012، رسالة أم درمان الإسلامية، معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية، السودان.
- محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي، (2010)، منظمات المجتمع المدني: النشأة والاليات وأدوات العمل وتحقيق، الأبيض السودان.
- Katherine Hoffman، (2010)، Berber Law by French Means: Customary Courts in the Moroccan Hinterlands، Northwestern University.